أ. بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التجارية
– جامعة مستغانم–

د. عادالة عجال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التجارية
– جامعة مستغانم–

الملتقى الدولي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وأفاق.

تحت شعار

التكتل والتكامل المشترك بالمناطق الحدودية: بين مقومات الانطلاق وعراقيل التفعيل.

ليومي 05 و06 نوفمبر 2018

عنوان المداخلة: آليات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الظروف الراهنة.

المحور الثالث: معيقات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي والإقليمي عبر المناطق الحدودية

ملخص

تعد تجربة التكامل المغاربي محدودة جدا فلم تتطور وتخطو مراحل التكامل والأسس النظرية له، لتصل للاندماج و بقي هذا التكامل رهين القوانين واللوائح المنظمة إذ أنه لم يحقق ابسط صور التعاون، والتكامل الاقتصادي للمنطقة فعلى الرغم من أن التكامل المغاربي قام في بداياته على أساس وظيفي إقليمي من خلال بدا عملية التكامل انطلاقا من ميادين السياسية الدنيا على أمل الوصول به إلى أقصى درجاته، إلا أن دول المغرب العربي لم تنجح في اختيار القطاع المناسب للتكامل مثلما هو الحال في التجربة الأوروبية، وإنما اكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية و إنسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على إحداث عملية الانتشار للتجربة التكاملية، و التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في البلدان المغاربية و يعتبر الشرط الحاسم في مختلف الكتلات الإقليمية و إن اقتضى الأمر تقديم تنازلات من جميع الأطراف، إلى أن يتم حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية المعرقلة لمسيرة التكامل المغاربي. وقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الآليات التي تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي، وقد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها انه يجب تسوية الوضع في الصحراء الغربية ليتم التكامل المغاربي وتزول الخلافات بين بلدنا والمغرب.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، التكامل المغاربي، مناطق التجارة الحرة.

Abstract

The Maghreb integration experience was very limited, but it did not develop and the stages of integration and the foundations of the integration progressed. This integration remained dependent on laws and regulations. It did not achieve the simplest forms of cooperation and economic integration of the region, although Maghreb integration was initially based on a regional regional function. During the process of integration from the dimensions of political policy in the hope of reaching it to the maximum, but the Arab Maghreb countries have not succeeded in choosing the appropriate sector for integration, as is the case In the European experience, but only by talking about comprehensive economic and human sectors without specifying a vital sector capable of bringing about the process of proliferation of the integrated experience. Economic integration through joint projects sets the unified vision of the political elites of the Maghreb countries and is the decisive condition in the various regional blocs and It is necessary to make concessions

from all parties until a final resolution of the political differences that obstruct the process of Maghreb integration. The objective of this study was to shed light on the most important mechanisms that contribute to the activation of the Maghreb economic integration. We have reached several conclusions, the most important of which is that the situation in Western Sahara must be settled in order to achieve Maghreb integration and resolve differences between our country and Morocco.
Keywords: Regional Economic Integration, Maghreb Integration, Free Trade Zones.

مقدمة

يعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي لمواجهة التحديات التي تعترض الدول و بين ابرز التجارب و محاولات التكامل و التكتل الإقليمي في العديد من قارات العالم على غرار أوربا و أمريكا اللاتينية و إفريقيا لقد ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل المغاربي و إنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير منذ سنة 1989 في إطار جماعي تعاوني، ومن هذا المنطلق برز الاتحاد المغاربي كأداة لتوحيد دول المنطقة التي نتقاسمها أقطارها ليس فقط المقومات التي تشكل الهوية من خلال التاريخ المشترك، الدين، اللغة...الخ. فالتكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي أصبح ضرورة في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها ، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن تسيطر على90 % من حجم التجارة العالمية التي تؤيد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد.

وتبرز أهمية موضوع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية كآلية لتضيق مجالات الخطر وخفض مستوى التهديدات، خاصة وأن كل المحاولات السابقة لم تسجل الكثير من النجاحات والإنجازات، وفي المقابل نجد أن الوصول إلى تحقيق هدف العملة الموحدة يتطلب العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب ضبط التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المرحلة الجديدة، ثم دراسة وتحليل مدى قدرة دول المغرب العربي على توحيد عملتها. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: **ماهي آليات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل التحديات الراهنة؟**

الأسئلة الفرعية

- ماهو الإطار المفاهمي لتكامل الاقتصادي المغاربي؟
- ماهي مقاربات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي؟
- ماهو دور المناطق الحرة في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي؟

الفرضيات

- يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصاديةو ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
- يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي على تسوية النزاعات بين دول المغرب وأهمها الصحراء الغربية؛

المنهج المستخدم: كما هو معلوم، فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص، و من أجل الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليل الذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد الظاهرة، في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عنها، لمعرفة أسباب تلك الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص النتائج المناسبة.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، فقد اشتمل المحور الأول على الإطار المفاهمي لتكامل الاقتصادي الإقليمي، أما في المحور الثاني فقد ركزنا على مقاربات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، أما في المحور الثالث ركزنا على المناطق الحرة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الأول: الإطار المفاهمي لتكامل الاقتصادي الإقليمي

استحوذ موضوع التكامل على اهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى، ولذلك هناك الكثير من النظريات والافتراضات والتعريفات الخاصة بالتكامل مثارة في أكثر من مجال.

أولا: مفهوم وشروط التكامل الاقتصادي

يشكل مفهوم التكامل جدالا واسعا لدى منظري التكامل في علم السياسة في كونه عملية أو حالة وذلك حسب الزاوية التي ينظر له منها.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية القائمة تتباين مفاهيم التكامل الاقتصادي، إلا أنه يمكن تثبيت التالي:

– مرحلة متقدمة من العلاقات الاقتصادية الدولية تهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لخلق كيان اقتصادي جديد؛

– عملية موضوعية جماعية موجهة لرسم الاقتصاد الوطني وتدويل الحياة الاقتصادية عن طريق رسم تنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية متماثلة لبلوغ هدف معين؛

– عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول حسب درجاته وصوره المتصاعدة، هذه الصور تندرج في القضاء على التمييز في المعاملة بين أعضائها بدءا من المرحلة التفضيلية وصولا إلى التكامل التام؛

تقع بين هاتين الصورتين، مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة ولا شك أن هذه الأخيرة" الأشكال " تستأثر في الوقت الراهن بالجانب الأكبر من الاهتمام[1].

2. شروط التكامل الاقتصادي

تتمثل شروط التكامل الاقتصادي فيما يلي[2]:

– تجانس الاقتصاديات دول الأعضاء: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للتكامل، أي خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛

– تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: ويكون هذا التنسيق في التعريفة الجمركية،و السياسة النقدية و السياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، و شؤون النقد، و بعض العناصر الضريبة و الأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية التنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، و مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية و سياساتها الاقتصادية، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج و الإنفاق على سياسة نقدية عامة؛

– توفر عمال أكفاء: يمكن للدول الأعضاء تنمية الموارد البشرية و زيادة حجمها، و تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في هذه الدول المتكاملة و بالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها؛

– المناخ السياسي: يجب على المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالالتزامات ستؤدي في النهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي، و أن تدرك في بداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، و متى ارتبطت

---

[1]. لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2015، ص156.

[2]. بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحدي العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص93-94.

المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع، وجد كل بلد أن بقاءه في التكتل مستمر و في جميع الحالات؛

– إقامة شبكة للنقل و المواصلات: من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل و المواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة؛

– ضرورة التدرج و الآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا و آليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد و آليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع و الأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في ا لم ا رحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية و آلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

ثانيا: عوامل التكامل الاقتصادي

من خلال تعريف التكامل الاقتصادي الذي قلنا أنه يهدف إلى إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية، وهذا بوجود عوامل مشتركة تسهل عملية التكامل الاقتصادي بين الدول الراغبة في ذلك وتترجم هذه الرغبة إلى واقع يعيشه شعوب تلك الدول، وتتمثل هذه العوامل في:[3]

1–العامل الجغرافي: ويعتبر من العوامل المهمة في إيجاد التكامل ذلك لأنه لا يعقل تكامل اقتصادي بين دولتين بعيدتين جغرافيا عن بعضهما البعض، ولهذا نجد التكامل الاقتصادي قائما وممكنا بين الدول الأوروبية وبعض الدول الإفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية.... الخ وللعامل الجغرافي أثر على تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، وهنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقة بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل اقتصادي بينهم. وإن لنا تحفظ حول هذا العامل لأن ما نلاحظه اليوم من بعض المشاريع التي تدعو إلى الشراكة والتعاون مثل الشراكة الأورو متوسطية التي لم تأخذ بعين الاعتبار العامل الجغرافي، وهذا مرده إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل النقل والاتصالات.

2–العامل الحضاري والثقافي :عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعامل فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو أي صفة مشتركة أخرى، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تجمع هذه الدول وتحفيزها في الدخول في تكامل يحقق أهدافها.

3–عامل آخر: يحفز بعض الدول على التكامل إضافة إلى العوامل السابقة، وجود هموم مشتركة بين هذه الدول، كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو وترى ضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادها كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث أو كأن يكون هناك أهداف سياسية معينة تسعى بعض الدول إلى تحقيقها كالاتفاق لتحقيق وحدة سياسية بينها انطلاقا من التكامل الاقتصادي، فهذه العوامل وجودها ضروري وتضاف إليها شروط أخرى تعتبر هي كذلك ضرورية لتحقيق التكامل.

ثالثا: درجات التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي كمنهاج، يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الانصهار في وحدة واحدة، وهي آخر درجات التكامل وهذه الخطوات أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل

[3]. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران، الأردن، 2006، ص26.

الاقتصادي، وتقوم على المدخل التجاري ويعتبر العالم Bela Balssa الاقتصادي أول من حدد هذه الدرجات وهي خمس خطوات أساسية نوضحها في الآتي:[4]

1-منطقة التجارة الحرة: تعد أبسط مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز صور المناطق الحرة في العصر الحالي منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبع دول والتي أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 م ويطلق عليها اختصارا الإفتا.

2-اتحاد جمركي: يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

3-سوق مشتركة: يذهب هذا الشكل خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي عن طريق إزالة كافة القيود أيضا على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة، يتم من خلالها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة .وقد حقق الإتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة أواخر سنة1992.

4-اتحاد اقتصادي: يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة، من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية.

5-اندماج اقتصادي: هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل الأربع السابقة:

- ✓ توحيد السياسات الاقتصادية كافة؛
- ✓ إيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات؛

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

ويلاحظ من خلال عرض درجات أو خطوات التكامل أنه على أي مستوى كان عادة ما يبدأ عند مداخل أو مخارج العملية الإنتاجية، أي يبدأ من السوق أو التداول أو التجارة ثم ينتقل إلى الإنتاج وإلى بقية مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي السياسي والاجتماعي، وهذا ينطبق على التكامل الإقليمي والدولي الذي يبدأ بأحد أشكال التكامل التجاري.

المحور الثاني: مقاربات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

يعتبر التكامل المغاربي الإقليمي، عادة، ظاهرة عفوية، تحفزها عوامل عادة كالقرب الجغرافي و الثقافي أو حتى الروابط التاريخية المتوارثة، فمثلا كانت ستعرف المبادلات بين البلدان الأوروبية مستواها الأمثل، حتى ولم تبرم معاهدة روما سنة 1957 التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

---

[4]. مريم قايد، **اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2014، ص4-5.

أولا: الإطار الجغرافي والبعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي

1-التسمية: عرفت منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري و التاريخي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان و الأوروبيين يسميها " شمال إفريقيا". مع أن هذه التسمية تستدعي لإدخال مصر ضمن المجموعة، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب و الأتراك كان يستعمل كل من " غرب أو مغرب " و يدخل بالطبع الأندلس و غرب إفريقيا، أما المصريون القدامى فقد أطلقوا عليها اسم " أمانتي " أي عروس مغرب، و أطلق عليها أحيانا بلاد الامازيغ أي " الوطن الحر "، و بلاد البربر، و المغرب الإسلامي.

و مهما تنوعت التسميات و اختلفت فان التسمية التي اسندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي" المغرب " و هو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العربي الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما في الاصطلاح أو المعنى المتعارف فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر و التي تشمل شمال القارة الإفريقى من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، و يرى البعض بأنه – ربما – اصطلاح .....ظروف الفتح.

مثلما استعملت كلمة الشرق الأوسط أثناء ح ع 2 ، حيث أن المسلمين وجدوا أنفسهم أمام أسماء غريبة يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة أو لعله نوع من التسمية غريبة يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة أو لعله نوع من التسمية المبهمة استعملها العرب كدليل على جعلهم لهذه المنطق.

2- الموقع والتضاريس: بمكوناته الخمسة (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب- موريتانيا) . فان المغرب العربي يمتد من الشرق 42طولا بين خطي طول 17 غربا (الساحل الأطلسي لموريتانيا) و 25 شرقا (الحدود الليبية المصرية). و من الجنوب إلى الشمال على 19 عرضا أي بين خطي العرض 15 شمالا (حدود الجزائر الصحراوى مع مالي) و 37 شمال بنزرت، و يغطي مساحة تقدر ب 5,783,961 كلم^2 موزعة على الدول الخمسة.

و يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم موزعة كالأتي:

الجزائر 1200 كلم، تونس 1300كلم، المغرب 1835 كلم، ليبيا 1770كلم، و موريتانيا 754 كلم.

و بهذه المساحة فهو يشكل19 % من مساحة إفريقيا 4,439% من مساحة اليابسة و42 % من مساحة الوطن العربي و تشكل الجزائر وحدها ما نسبته41 %من مساحة المغرب العربي.

يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا مالي و النيجر و تشاد و السنغال و غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر.

تتشكل منطقة المغرب العربي منطقة أو كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، و تتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا.

3- المناخ: على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود المناخ لأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار و الشتاء البارد معقولة إلى حد ما على الرغم من أهميتها التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا حيث تفوق30% بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة و الصيف الحار حيث تفوق 35 درجة في الجزائر و تونس بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية و تصل إلى 40 درجة في الجنوب المغربي و الجزائري و التونسي و الليبي لا تفوت 50 درجة في موريتانيا.[5]

[5]. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007**، دار حامد، الأردن، 2011، ص75-76.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي

لقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهذا ما حددته المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشائه.

فالمادة الثانية نصت على:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض؛
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.[6]

ومن خلال نص المادة الثالثة يمكن أن نخلص إلى الأهداف التالية:

1. الأهداف السياسية

وتعتبر من أهم الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وهي:

- مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية؛
- المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية؛
- صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف؛
- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.

2. الأهداف الدفاعية

- تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف؛
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3. الأهداف الاقتصادية

إن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث؛
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية؛
- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي[7].

ثالثا: مقومات النهضة لدول المغرب العربي

إن المتمعن في الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي سيجد تكاملا وتناسقا طبيعيين، وذلك لما تزخر به هذه الدول من موارد طبيعية مختلفة ومتنوعة، وحدود مشتركة برية وبحرية تساعد على حركية وتنقل الأفراد والبضائع بكل سهولة من موريتانيا إلى تونس أو العكس، كما أن وحدة اللغة والدين والثقافة تشكل عاملا إيجابيا إضافيا. فدول الإتحاد تتمتع باقتصاديات متنوعة حيث تعتمد

---

[6]. احمد الصديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء،1991، ص93.

[7]. جمال عبد الناصر مانع، الناصر، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص94-95.

كل من تونس والمغرب بشكل كبير على الفلاحة وأنشطة متنوعة بينما ليبيا والجزائر فتعتمدان على إنتاج الغاز والنفط وتتوفر موريتانيا على مخزون كبير من ثروات معدنية وطبيعية، ناهيك عن اليد العاملة المؤهلة المتوفرة في دول المنطقة الأمر الذي يوحي بتكامل اقتصادي يحقق اكتفاء ذاتيا لدول المغرب العربي ويجعل منه اتحادا قويا ومنافسا لباقي التكتلات الإقليمية المجاورة .

تبلغ مساحة ''اتحاد المغرب العربي'' حوالي 5.782.140 كلم مربع، وتشكل هذه المساحة حولي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة تتركز 41% منها في الجزائر، ويصل طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم، ويصل تعداد سكانه حوالي 80 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2000 حيث يعيش 78% من سكانه مناصفة في الجزائر والمغرب، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة للزراعة من مساحة الاتحاد إلى ما يقارب 3.7% تقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول 'اتحاد المغرب العربي'' 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعاد **ل** حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويصل معدل النمو السكاني لدول الإتحاد المغاربي إلى 1.7%

إذا كان الاقتصاد يعتمد في أساسه على الفلاحة والصناعة فمقومات اقتصاد قوي لدول الاتحاد مجتمعة تعد بمستقبل زاهر إن أحسنت الاستغلال، وسنستعرض هنا بعض من المميزات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها كل دولة على حدا:

– **موريتانيا:** تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف اقتصادها وقامت بإصلاحات جذرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة؛

– **تونس:** رغم أنها لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقية، إلا أن تونس استطاعت تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة اقتصادها الوطني، حيث تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات، ويعتبر الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية وعلى الصعيد العربي رغم قلة الموارد الطبيعية؛

بعد ثورة 2011 والتي كان العامل الاقتصادي حاسما في إشعالها بسبب ارتفاع البطالة وسوء توزيع الثروة؛ وتونس تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية، خصوصا بعد ضرب القطاع الأكثر حيوية وهو القطاع السياحي من خلال العمليات ''الإرهابية'' التي عرفتها تونس، وكذلك عدم الاستقرار السياسي الذي ساهم في فقدان المستثمرين الأجانب الثقة في الاقتصاد التونسي؛

– **ليبيا:** تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها حيث احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، حيث يساهم قطاع الصناعة ب 67.4% وقطاع الخدمات ب 31.7% والفلاحة بنسبة 0.9% ومن أهم زبائنها "إيطاليا وألمانيا وفرنسا والصين"، وأهم مزوديها "الصين وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا." غير أن الاقتصاد الليبي بدأ يعرف بعض التنوع وذلك بعد رفع الحصار عنها سنة 2000، إلا أن ما تعيشه ليبيا من حرب منذ الإطاحة بالعقيد ''معمر القدافي'' أدخل الاقتصاد الليبي في حالة من التدهور والركود، خصوصا بعد استهداف مصافي النفط من طرف الجماعات المتناحرة وتهريب كميات كبيرة لبيعها في السوق السوداء، ناهيك عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الليبي، وأدخل ليبيا في قائمة الدول الفاشلة؛

– **الجزائر:** من أغنى دول الاتحاد باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والتي تشكل 95% من إجمالي صادراتها و60% من عائداتها، غير أن التركيز على تصدير المحروقات قد يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي لا يعتمد التنوع في الموارد خصوصا في حال انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي؛

– **المغرب:** يعتبر المغرب من أقوى الاقتصاد يليت في دول اتحاد المغرب العربي، فرغم أن المغرب دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، إلا أن اقتصاده يعتمد التنوع والانفتاح كما أن الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54.9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر ''للفوسفاط'' في العالم، وإطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا، بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الاقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين . لكن الاقتصاد المغربي يواجه تحديات كبيرة أهمها تأثر الأنشطة الزراعية بعوامل مناخية كالجفاف، وكذلك تأثير تقلبات أسعار المحروقات عالميا على الاقتصاد المغربي خصوصا على القطاع الصناعي.

رغم ما يوحي به تنوع اقتصاديات الدول المغاربية من حاجة كل دولة إلى أخرى، إلا أن التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بينها تبقى دون المستوى المطلوب، وذلك لتداخل المشاكل السياسية بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي وعدم استثمار التقارب الجغرافي، بإنشاء بنية تحتية تسهل تنقل البضائع والأشخاص على غرار ''الاتحاد الأوروبي''؛ لذلك فالتغلب على المشاكل السياسية هو مدخل للتعاون وتحقيق الاندماج الاقتصادي[8].

المحور الثالث: المناطق الحرة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

إن الاقتصاديات المغاربية بوصفها جزءا من أطراف الاقتصاد الدولي لم تستطع حتى اليوم الوصول إلى إنشاء سوق موحدة ومازالت لا تلبي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية. فإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى الخدمات وزيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضع الحالي.

أولا: الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية

لتحقيق الأهداف المرجوة كان لابد من دراسة تحليلية للوضعية الاقتصادية من ناحية الهيكل والقطاعات، وتحليل العلاقة التجارية البينية المغاربية وسبل التفعيل، محاولة منا وضع تشخيص من شأنه أن يبين المعالم و الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار في بناء النموذج التكاملي الذي يليق بالدول المغاربية و القادر على خلق التنمية و الضامن لاستدامتها.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد ذلك نقصت وتيرة اجتماعات مجلس الرئاسة، وتوقفت اجتماعات مجلس الشورى، النواة الأولية للبرلمان المغربي منذ 1992، حيث كان للوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية الماضية تأثير سلبي في سير ميكانيزمات الاتحاد المغاربي.

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغاربية، إلا أنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية، وهي ملخصة كالتالي:[9]

– اندماج محدود في الاقتصاد العالمي؛

– تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم والفلاحة...)؛

– وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي و منتظم لامتصاص المشاكل التي تتخبط فيها المنطقة من فقر، بطالة، مديونية خارجية...الخ؛

---

[8]. مركز برق للأبحاث والدراسات، تقرير حول اتحاد المغرب العربي– الواقع، تاريخ التصفح 09 جوان 2018، الموقع الالكتروني: https://barq-rs.com

[9] .Djamel Eddine Guechi, **l'union du maghreb Arabe** : **nateration et devloppent économique**, Casbah Edition, Alger, 2002, p 70.

– تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج، حيث تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية و المالية للبلدان المغاربية مرتبطة بالظروف الدولية التي تطبع السوق البترولية في حالة الجزائر و ليبيا، و الصادرات الزراعية والمنتوجات، بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب و تونس.

– إن فقر التنوع الاقتصادي لهذه الاقتصاديات يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساسا مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساسا نحو العالم الخارجي المصنع؛

– يلاحظ أن دول إتحاد المغرب العربي تصدر في المقام الأول النفط و الغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام و السمك و التمورو المنتوجات والزيوت النباتية، في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات...الخ و تعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغاربي، و يأتي بعدها كل من ألمانيا، ايطاليا وإسبانيا، وتصدر دول الإتحاد ما قيمته 47.53 مليار دولار حيث شكل17.8 % من صادرات الوطن العربي، و تحتل الجزائر المكان الأول بنسبة41% من صادرات دول الإتحاد، وتبلغ واردات الإتحاد ما قيمته 37.71 مليار دولا رأي ما بنسبته تقريبا 22%من إستي رادات الوطن العربي؛

عموما تعاني الاقتصاديات المغاربية، دون استثناء من ضعف صادراتها الصناعية أولا، القيمة المضافة من تلك الصادرات ثانيا، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية، حيث يلاحظ تركز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي والمعطيات الداخلية

أخذت دول المغرب العربي دون استثناء تعرف خلال العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية وهي أزمة ناتجة عن تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة، وهذا التراجع يعود بالأساس إلى أزمة في الأنظمة السياسية وفي الاختيارات الاقتصادية كما يعود إلى أزمة الايدولوجيا كنتيجة للأزمتين السابقتين.

1–تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية: لقد آمن غالبية المواطنين المغاربة بالمشروع الوطني الذي تبنته الدولة بصفتها المزدوجة، فهي التجسيد الحي للكفاح الوطني والقوة القادرة على إحداث ثورة الداخل سواء في مجال تحديث الجماعة السياسية أو في مجال تحقيق النقلة التنموية. ولكن بعد ممارسة استغرقت عقدين وفي حالات أخرى ثلاثة عقود بدأت في الظهور أبعاد الأزمة القومية تحت وطأة عنصرين أساسيين:

1– احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي؛

2– تكريس التفاوت الاجتماعي واتساع دوائر التهميش والاستقطاب الطبقي.

ولئن كانت الدولة المغاربية قد سيطرت على معظم أشكال التعبير الاجتماعي والسياسي وارتبطت شرعيتها بالدور المزدوج على مستوى الرابطة القومية والرعاية الاقتصادية، فإنه مع عبور الفترة الأولى للتعاقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة وما حفلت به من استخدامات رمزية، حلت عناصر وعوامل التغيير التي هزت عرش الدولة منذ الثمانينات على وجه التقريب.

وفي هذا الإطار يمكن التركيز على عدة عناصر منها:

– القلاقل والهزات والمحاولات الانقلابية والإضرابات؛

– سياسات تهميش القوى السياسية؛

- تفاقم أزمة الحكم وتناقضاته الداخلية[10].

وفي ظل الأوضاع المتأزمة للدول المغاربية ومع استمرار موجة الاحتقان السياسي وتصاعد وتيرة الاعتراض على أداء الأنظمة السياسية المغاربية، لم يكن أمام هذه الأنظمة لأجل الخروج من الأزمة السياسية سوى التخلي عن الاحتكار المطلق للسلطة والسماح بالتعددية في نهاية الثمانينات لكن هذا الانفتاح السياسي جاء في ظل أزمة اقتصادية خانقة[11].

2-الأزمة الاقتصادية: تعد الأزمة الاقتصادية في دول المغرب العربي الوجه الآخر لأزمة الدولة الوطنية والتي أخذت على عاتقها مسألة إحداث التنمية وبناء الاقتصاد الوطني بعد حصولها على الإستقلال فمنذ الإستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية وجاءت هذه البرامج كلها في سياق التبعية التي نشأت فيه بحيث رسخت الاندماج في التقسيم الدولي للعمل والتبعية الهيكلية للخارج.

ففي تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الاقتصادية فبدأت في الستينات تعتمد على التخطيط الاقتصادي والمضي ببرنامج التعاونيات إلى أبعد ما تستطيع البرجوازية احتماله ولكنها فشلت ليكون التحول الكامل نحو الاقتصاد الحر في السبعينات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ومن ثم تعرضت منذ الثمانينات لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية في شكل تضخم البطالة واستيراد التضخم، واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات.

وبينما توجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج، عقب حركة تأمينات واسعة في الستينات وهذا التوجه لم يقم بناءا على خطة للتكامل الاقتصادي مع بقية الدول المغاربية ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائري معتمدا على الخارج سواء لاستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين أو لتسويق المنتجات، وأدى الاعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي إلى زيادة التبعية للسوق الدولي.

واتبعت المملكة المغربية منذ البداية درب الاندماج الكامل في السوق الرأسمالي للعمل وأوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة الحرة، وتوسعت في صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربي بشدة بالتغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة.

أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط. والتركيز على حركة التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية[12].

أما موريتانيا فيعتمد اقتصادها على الصيد والثروة البحرية والتعدين وأهم صادراتها خام الحديد والصلب والثروة السمكية والفوسفات والنحاس.

وبشكل عام تعتمد الاقتصاديات المغاربية على بيع المواد الأولية والسلع النصف مصنعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والاقتصادية وهذا الوضع يؤدي غالبا إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة للدول المغاربية، كما أن اختلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الاقتصاديات المغاربية يؤدي إلى عدم توازن نمو الاقتصاد[13].

---

[10]. احمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، 2002، ص59.

[11]. محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مصر،1995 ،ص170.

[12]. رقية قاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي– دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/ 2011، ص70-71.

[13]. ميلاد مفتاح الحرائي، **الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد284 ، 1995، ص45-61.

ثالثا: عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

لم يترجم تعدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية البينية، هذه الأخيرة بقيت معرقلة بفعل عدد من العوامل الهيكلية، مما قلّصت الانسجام الإجمالي لمخطّط التكامل الحالي الموضوع من طرف هيئات اتحاد المغرب العربي.

1- تباعد السياسات الاقتصادية: إلى غاية سنوات الثمانينات، جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية، المتمثلة في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد، المتماشية مع نموذج التنمية الذي تبنّته أغلب الدول المغاربية. اتجهت الدول المغاربية، منذ تلك الآونة نحو حركية عامة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى. حيث طبق كل من المغرب وتونس برنامجا للتصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و 641986 برعاية صندوق النقد الدولي و أبرما اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، خلال فيفري1996 و ماي1996.

أما الجزائر، ساهم اللاستقرار السياسي في انحراف سياق أو مسار التحرير الاقتصادي خلال حوالي عشرة سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994 ولم يصادق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في أفريل2002.

أما اليوم، يمكن تعميق مسار التحرر الاقتصادي وانفتاح الاقتصاديات المغاربية أن يشجع تقارب السياسات الاقتصادية المغاربية وتحقيق النقلة نحو اقتصاد السوق[14].

2- السياسات التجارية: إلى جانب إجراءات الحماية التعريفية، وضعت البلدان المغاربية ترسانة من الحواجز غير التعريفية نجد من بينها[15]:

- شهادات الاستيراد ومراقبة الجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية، وتعدد النظم الجمركية بين البلدان. من شأن هذه الإجراءات الرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية و هي بالتالي، ذات أثر سلبي على تنافسية الصناعات الوطنية وعلى حجم المبادلات؛
- تأقلم الأنظمة التفضيلية مع القيود الخاصة لكل شريك؛
- القوائم السلبية للمنتجات الزراعية و الفلاحية الموضوعة لحماية النسيج الإنتاجي الوطني، خاصة إذا كانت القطاعات تنطوي على رهانات اقتصادية و اجتماعية؛
- غياب تراكم قواعد المنشأ الذي دونه لا يمكن تحقيق تكامل تجاري؛
- عدم وضوح الإجراءات شبه تعريفية) ضرائب إضافية، رسوم وضرائب داخلية على الواردات ...التي تفرضها عدة هيئات حكومية؛

3- ضعف منشآت النقل: تظهر هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية، التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحد بشكل كبير من ثنائية التنافسية –السعر للمنتجات المتبادلة.

---

[14] .محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل المغاربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2005/2001، ص59.

[15] . Division de l□Environnement National et International, **les enjeux de l'intégration maghrébine**, document de travail n°90, Direction de la Politique Economique Générale, Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, juillet 2003, p28.

تربط الاتفاقيات الثنائية التفضيلية الحصول على امتيازات جبائية بإلزامية احترام القاعدة المتعلقة ب" النقل المباشر"، حيث أن مرور على إقليم آخر سيخل بهذه القاعدة وسيكون سببا من عدم استفادة المنتج من النظام التفضيلي[16].

رابعا: منطقة التجارة الحرة المغاربية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضعية الحالية، إذ لا يتجاوز حجمه ا3 % من إجمالي المبادلات التجارية لدول المغرب العربي، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

1. وضعية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي

رغم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ظلت ضعيفة جدا وغير مستقرة كما يوضحه ذلك الجدولين رقم (08) و09) ومرتبطة بالتقلبات السياسية، فعند توقيع اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي في سنة 1989كانت المبادلات التجارية البينية لا تتجاوز3%، في حين كانت تمثل أكثر من40% عند توقيع معاهدة روما لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية وهو ما يشكل مفارقة كبيرة، ويرجع ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:[17]

- الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية المغاربية على حساب المبادلات التجارية البينية، خاصة في ظل التبعية الاقتصادية والتجارية لهذه الدول لصالح دول الاتحاد الأوروبي؛
- طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المغرب العربي وغياب إستراتيجية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي؛
- استمرار وجود الخلافات السياسية واختلال الهياكل الاقتصادية وهو ما يلقون عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات المشتركة حول تطوير التجارة المغاربية البينية؛

وعند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات الاقتصادية العربية، نجد أن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر، تليها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين لا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولا تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

2. الجهود المبذولة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي

رغم أن الاتفاق حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي تم في مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد قي تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994، حيث تم الاتفاق على:

- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية؛
- الاتفاق على شمول هذه المنطقة على كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع إمكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات؛
- السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في دول الاتحاد؛

---

[16] .Mohamed BOUSSETTA, **Espace euro-méditérranéen et coûts de la non intégration sud-sud le cas des pays du Maghreb**, FEMISE RESERSCH PROGRAM ME, France, Août 2004, p18.

[17]. توفيق المدني، **ديناميكية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 90، بيروت، ديسمبر 1999، ص18-19.

– التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد؛

–تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر، ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها؛

إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورتهم الثامنة المنعقدة في 20 جانفي 2007، وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر ب60 % بين دول الاتحاد الأوربي و 56%بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3 %بين دول اتحاد المغرب العربي[18].

خلاصة

تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديدة، من خلال إقامة إتحاد إقليمي يوحد سياساتها و مواقفها و قراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز و قنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرة الناتجة عن تكثيف التدفقات التجارية بين مختلف بقاع العالم .لكن جملة من العقبات السياسية، الاقتصادية و التقنية تحول دون تأدية هذا التكتلّ للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين إتحاد جمركي و لا سوق مشتركة و لا حتى منطقة تبادل حر مغاربية.

لقد جعلت الحاجة الملحة، المعبر عنها من طرف البلدان المغاربية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خيار التكامل الاقتصادي خيارا إستراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما إذا إتبع كل بلد إستراتيجية اقتصادية منفردة. كما ستسمح إقامة مناطق التجارة المغاربية موحدة بمضاعفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، لتساهم في تجسيد إمكانيات التنمية في المنطقة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

– يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة في هذا النسق؛

– فبعد محاولات متعددة للعمل المشترك تميزت في مجملها بالإخفاق توصلت من خلالها دول المغرب العربي إلى قيام اتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق رفاهية شعوب؛

–إن تجربة اتحاد المغرب العربي تنظمها الكثير من النصوص و الاتفاقيات خاصة معاهدة " مراكش " المنشئة له حيث رسمت أهدافا طموحة جدا في المجالين السياسي والاقتصادي؛

– إن استمرار النزاع في الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال من الأحوال بقيام مغرب عربي موحد ومتكامل، وان أية محاولة جادة حل إنجاز عملية التكامل تمر حتما عبر التسوية النهائية للصراع في الصحراء الغربية.

ومن أهم التوصيات:

– التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي برمته؛

– الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية؛

– ضرورة قيام إتحاد المغرب العربي بتعديل معاهدة مراكش، بإدخال فقرات متعلقة بالتنسيق التجاري بصفة خاصة وبالجوانب الاقتصادية بصفة عامة وهذا من أجل الموازنة فيما بين الشق الاقتصادي و السياسي في المعاهدة.

---

[18]. فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، العدد 14،الجزائر، 2014، ص191.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

1-1 الكتب

1. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران، الأردن، 2006.
2. احمد الصديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء،1991.
3. جمال عبد الناصر مانع، الناصر، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم، الجزائر، 2004.
4. احمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإستراتيجية، مصر، 2002.
5. محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مصر، 1995.
6. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007**، دار حامد، الأردن، 2011، ص75-76.

1-2 أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والمجلات والملتقيات

7. بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحدي العملة في دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2016/2015.
8. محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل المغاربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2005/2001.
9. رقية قاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي- دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/ 2011.
10. ميلاد مفتاح الحراثي، **الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، 1995.
11. لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية** ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2015.
12. توفيق المدني، **ديناميكية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 90، بيروت، ديسمبر 1999.
13. فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014.
14. مريم قايد، **اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة** ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2014.
15. مركز برق للأبحاث والدراسات، تقرير حول اتحاد المغرب العربي- الواقع، تاريخ التصفح 09 جوان 2018، الموقع الالكتروني: https://barq-rs.com

2- المراجع الأجنبية

16. Djamel Eddine Guechi, **l'union du maghreb Arabe : nateration et devloppent économique**, Casbah Edition, Alger, 2002.

17. Division de l□Environnement National et International, **les enjeux de l'intégration maghrébine**, document de travail n°90, Direction de la Politique Economique Générale, Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, juillet 2003.

18. Mohamed Boussetta, **Espace euro-méditérranéen et coûts de la non intégration sud-sud le cas des pays du Maghreb**, FEMISE RESERSCH PROGRAM ME, France, Août 2004.